



اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير السنوي 2020





اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير السنوي 2020





حضرة صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو
الشيخ صباح خالد الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء



سمو
الشيخ مشعل أحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت



المحتويات

7	أعضاء مجلس إدارة الاتحاد
8	كلمة مجلس الإدارة
11	التقرير الإداري:
13	- اتحاد شركات الاستثمار
13	أولاً: اللجان العاملة في الاتحاد
19	ثانياً: الدور الاستشاري للاتحاد
29	ثالثاً: جهود الاتحاد بشأن مواجهة أزمة كورونا
32	رابعاً: مشاركات مجتمعية
32	خامساً: مجلة اتحاد شركات الاستثمار "المستثمر"
33	سادساً: مشاركات ولقاءات
37	- مركز دراسات الاستثمار
39	- توثيق العلاقات المهنية لمركز دراسات الاستثمار
40	- أنشطة المركز
40	أولاً: البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار
43	ثانياً: ورش العمل
44	ثالثاً: محاضرات وندوات عامة
46	رابعاً: فعاليات تدريبية نظمته جهات أخرى
47	التقرير المالي



أعضاء مجلس إدارة الاتحاد



عبدالله حمد التركيت
أمين السر
وعضو مجلس الإدارة



حمد أحمد العميري
نائب الرئيس



صالح صالح السلمي
رئيس الاتحاد



حمد محمد السعد
عضو مجلس الإدارة



بدر ناصر السبيعي
عضو مجلس الإدارة



فيصل منصور مضرخوه
أمين الصندوق
وعضو مجلس الإدارة



منصور حمد المبارك
عضو مجلس الإدارة



طارق إبراهيم المنصور
عضو مجلس الإدارة



خالد عبدالله السعيد
عضو مجلس الإدارة

كلمة مجلس الإدارة

يسرني والزملاء أعضاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار أن نقدم لكم التقرير السنوي للاتحاد 2020، والذي يقدم ملخصاً لأهم الجهود والإنجازات التي قام بها الاتحاد وفقاً للدور المنوط به تجاه الشركات الأعضاء، وقطاع الاستثمار، وصولاً إلى صالح الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وأود بداية الإشارة إلى النصف الثاني من السنة المالية 2020، والذي شهد تأثر بيئة الأعمال والاقتصاد العالمي وبالتالي الاقتصاد الوطني بسبب التفشي التدريجي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على مستوى العالم أجمع بما في ذلك دولة الكويت.

وبدوره لم يكن الاتحاد بمنأى عن تلك الأحداث المحورية، فقد بادر الاتحاد بوضع كافة إمكانياته تحت تصرف مجلس الوزراء ووزارات الدولة للمساهمة في مواجهة هذه الجائحة، كما شارك الاتحاد في عدد من الاجتماعات الحكومية واجتماعات مجلس الأمة الموقرين لبحث وتقديم الرؤى الفنية والاقتصادية لمواجهة آثار وتداعيات هذا الوباء، وكما سيرد تفصيلاً في هذا التقرير.

كذلك حري بنا أن نشير إلى الدور الحيوي الذي قامت به اللجان العاملة في الاتحاد بالتعاون مع مجلس الإدارة، والذي كان له الأثر الواضح في دعم الدور المحوري للاتحاد، وذلك بالتنسيق والتواصل مع الجهات المعنية في الدولة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مجلس الأمة، مجلس الوزراء، هيئة أسواق المال، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بورصة الكويت، غرفة تجارة وصناعة الكويت. وتتضح ماهية هذا الدور والتعاون مع تلك الجهات وغيرها من خلال تقديم الرؤى والملاحظات التي قدمها الاتحاد على مسودات عدد من القرارات والقوانين أو تعديلاتها والمعنية بقطاع الاستثمار كما هو وارد في هذا التقرير.

كما تجدر الإشارة إلى الدور الذي قام به مركز دراسات الاستثمار، الذراع التدريبي للاتحاد في تنمية قدرات ومهارات العاملين في شركات الاستثمار وبصفة خاصة الكوادر الوطنية، والذي دأب على تأدية دوره في تلبية متطلبات قطاع الاستثمار على مدار السنة وحتى في ظل أزمة وباء كورونا.

ونؤكد دائماً على أن تضافر كافة الجهود إنما هو السبيل الأنجع لتحقيق آليات ورغبات التطوير التي ننشدها جميعاً وبما يعود بالخير على اقتصادنا الوطني.

وهنا لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لشركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد على تعاونهم معنا، وكذلك الجهات التي ساهمت وتساهم في إبداء التعاون مع الاتحاد لتمكينه من أداء دوره وفق الأهداف التي أسس من أجلها.

كما يسعدني أن أتوجه بوافر الشكر لكافة العاملين في الاتحاد مقدراً سعيهم الدؤوب لإتقان العمل وتحقيق النجاحات المستمرة.

وأدعو المولى العلي القدير أن يحفظ الكويت وشعبها في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح في إدارة البلاد نحو التطوير المنشود، والذي يعود بالخير والاستقرار على وطننا العزيز. كما أدعو العلي القدير أن يرفع عن بلادنا والعالم أجمع هذه الغمة.

صالح صالح السلمي
رئيس الاتحاد

التقرير الإداري

اتحاد شركات الاستثمار



اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

اتحاد شركات الاستثمار:

أولاً: اللجان العاملة في الاتحاد:

يتوجه اتحاد شركات الاستثمار بخالص الشكر والتقدير لأعضاء اللجان العاملة في الاتحاد، حيث يتقدم الاتحاد بالتقدير لتطوعهم لتقديم الرأي الفني والمشورة، كل في تخصصه، فقد عقدوا العديد من الاجتماعات التي تطلبت بذل الجهد والوقت. والاتحاد وإذا يثمن تلك الجهود، ليتمنى لهم التوفيق والسداد.

اللجان الدائمة:

لجنة السياسات الاقتصادية

تتكون لجنة السياسات الاقتصادية من السادة التالية أسمائهم:

- السيد/ عبدالله حمد التركيت
أمين السر وعضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الصفاة للاستثمار
(رئيس اللجنة)
- السيد/ طارق إبراهيم المنصور
عضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الفنار للاستثمار (عضو اللجنة)
- السيد/ جراح وليد الناصر
نائب الرئيس - إدارة الثروات - كامكو إنفست (عضو اللجنة)
- الشيخ/ حمود صلاح الصباح
رئيس المكتب الحكومي - شركة المركز المالي الكويتي (عضو اللجنة)
- السيد/ دخيل عبدالله الدخيل
نائب الرئيس التنفيذي - الاستثمارات البديلة - شركة رساميل للاستثمار (عضو اللجنة)
- السيد/ عبدالله محمد الشطي
مساعد الرئيس التنفيذي للاستثمار - شركة أعيان للإجارة والاستثمار (عضو اللجنة)
- السيدة/ فدوى عادل درويش
نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر)

يشمل نطاق عمل اللجنة ما يلي:

- تقديم المقترحات والتوصيات بشأن السياسات الاقتصادية والاستثمارية العامة للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة، ويكون ذلك من خلال التواجد بشكل قريب من الحدث وعقد ندوات لطرح تلك المواضيع أو نشر رأي الاتحاد في الصحف المحلية أو أي وسيلة إعلام أخرى.
- تعزيز تعاون الاتحاد مع الجهات الرقابية وبورصة الكويت للأوراق المالية وكذلك شركات الاستثمار، ويكون ذلك بعقد لقاءات تشاورية ومراجعة التعاميم والقرارات التي تصدر عنها لتقديم المقترحات للارتقاء بكفاءة أسواق المال وتحسين بيئة الأعمال.
- تقديم أفكار ورؤى بشأن أدوات ومنتجات استثمارية جديدة، والتي من شأنها أن تجذب رؤوس أموال جديدة تواكب التغيرات التي يشهدها قطاع الاستثمار ولتطوير عمل أسواق المال.
- تعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي وأسواق المال، وذلك من خلال مزيد من التعاون والتقارب مع الجهات الرقابية ذات الصلة وعقد ندوات وورش عمل حول التطورات الإيجابية في السوق لإظهار الإجراءات والظواهر الإيجابية مثل القوانين الجديدة وزيادة التداولات اليومية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية وتأثير ذلك في تعزيز الثقة بالأسواق، ولرفع مستوى الوعي لدى المتداولين في الأسواق.
- فتح آفاق للتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية للتعرف على آخر التطورات التي طرأت على التكنولوجيا المالية وكيفية استقطاب هذه التكنولوجيا لشركاتنا وأسواق المال لدينا لتحسين وتطوير أعمال شركات الاستثمار.
- التعاون مع مركز دراسات الاستثمار لدى الاتحاد واقتراح خطط لدعم برامج مهنية متخصصة وورش العمل لتنمية الكوادر البشرية لدى شركات الاستثمار، خاصة تلك المنضوية تحت مظلة الاتحاد.
- تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وتعزيز فكرة أن شركات الاستثمار شريك مع القطاع الحكومي لتفعيل برامج الخصخصة وأن تكون مستشاراً للحكومة في هذا المجال لما لديها من إمكانيات تمكنها من القيام بهذا الدور، وتبيان كيف أن الخصخصة تعمل على خلق فرص وظيفية للعمالة الوطنية.

2- لجنة الإعلام والتسويق.

تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:

- السيد/ حمد محمد السعد
عضو مجلس إدارة الاتحاد – الرئيس التنفيذي – شركة عمار للتمويل والإجارة
(رئيس اللجنة)
- السيد/ صالح صالح السلمي
رئيس الاتحاد – رئيس تنفيذي – مجموعة أركان المالية للتمويل والاستثمار
(عضو اللجنة)
- السيدة/ ابتهاج عبدالعزيز مساعد الرومي
نائب رئيس أول – إدارة التسويق والعلاقات العامة – شركة الاستثمارات الوطنية
(عضو اللجنة)
- السيدة/ سارة جاسم المكي
مدير العلاقات العامة والتسويق – شركة الصفاة للاستثمار
(عضو اللجنة)
- السيد/ طارق أحمد عبدالعزيز أحمد الجاسم
رئيس القطاع التنفيذي – العلاقات العامة – التسويق وعلاقات المستثمرين –
الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار
(عضو اللجنة)
- السيد/ مصطفى نجيب زنتوت
رئيس إدارة التسويق وعلاقات المستثمرين – كامكو إنفست
(عضو اللجنة)
- السيدة/ فدوى عادل درويش
نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة – اتحاد شركات الاستثمار
(مقرر)

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تسويق الاتحاد وقطاع الاستثمار داخل وخارج دولة الكويت.
- متابعة تنفيذ السياسات والأنظمة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة واللجان التابعة له والخاصة بالتسويق للقطاع وسياسته الإعلامية.

- تعزيز أواصر التجانس والتناغم بين أعضاء الاتحاد وتبادل الخبرات بما يخدم مصالح الاتحاد، وذلك من خلال لقاءات وأنشطة علمية واجتماعية.
- رسم خطط الإعلام والتسويق وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- اقتراح ندوات أو مؤتمرات بما يخدم مصالح الأعضاء والقطاع.
- المساهمة في طرح أنشطة للنشر للتعريف بالاتحاد وأنشطته.
- التقارب مع وسائل الإعلام لما لذلك من انعكاس لعملها ومقالاتها على الاتحاد والقطاع.
- التعريف بنشاط الاتحاد: إيجاد وسيلة في التعريف الصحيح بنشاط الاتحاد لكسب رضى الجمهور المستهدف.
- البحث وجمع المعلومات: متابعة بحوث الرأي والاستطلاع عن الجهات المشابهة لعمل الاتحاد ومنتجاتها وجماهيرها.
- الاتصال: توفير قنوات الاتصال المناسبة في الاتجاهين من الاتحاد إلى الجماهير ومن الجماهير إلى الاتحاد إما عن طريق الاتصال الشخصي أو الاتصال الجماهيري.
- تخطيط برامج التسويق الإعلامي وتنفيذه: وضع خطط وقائية وعلاجية لتحسين صورة الاتحاد الذهنية لدى الجماهير وتقسيمها إلى خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.
- التقييم: تقييم البرامج والخطط المعتمدة أثناء التنفيذ وبعد التنفيذ.
- المتابعة: متابعة كل ما يُنشر عن الاتحاد في وسائل الإعلام المختلفة والرد عليها في حالة الضرورة وأرشفة تلك البيانات للرجوع إليها.
- التقارير: رفع تقارير عن عمل اللجنة إلى مجلس إدارة الاتحاد بصورة نصف سنوية.

3- لجنة مركز دراسات الاستثمار

تتكون اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار، كما يأتي:

- السيد/ فيصل منصور صرخوه
أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة بالاتحاد - الرئيس التنفيذي - كامكو إنفست (رئيس اللجنة)
- السيد/ صالح صالح السلمي
رئيس الاتحاد - رئيس تنفيذي - مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار (عضو اللجنة)
- السيد/ حمد أحمد العميري
نائب رئيس الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستثمارات الوطنية (عضو اللجنة)
- السيدة/ فدوى عادل درويش
نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر)

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تشكيل الجهاز التنفيذي للمركز.
- الإشراف العام على أنشطة وأعمال المركز.
- اعتماد الخطة السنوية للمركز.
- تعتبر اللجنة هي جهة اتصال وتنسيق مع مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار.
- تحديد المرتبات والمكافآت التي يتلقاها أعضاء الجهاز التنفيذي للمركز.

4- اللجنة القانونية

تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:

- السيد/ صالح صالح السلمي
رئيس الاتحاد – رئيس تنفيذي – مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار
(رئيس اللجنة)
- السيد/ بدر ناصر السبيعي
عضو مجلس إدارة الاتحاد – الرئيس التنفيذي – الشركة الكويتية للاستثمار
(نائب رئيس اللجنة)
- السيد/ خالد عبدالله السعيد
عضو مجلس إدارة الاتحاد – نائب رئيس مجلس الإدارة – شركة الرتاج للاستثمار
(عضو اللجنة)
- السيد/ أحمد أمين علي
مدير أول - الإدارة القانونية والالتزام – مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار
(عضو اللجنة)
- السيد/ د. عبدالحميد منصور عبدالعزيز
مستشار قانوني – الشركة الكويتية للاستثمار
(عضو اللجنة)
- السيد/ عبدالمسيح عبدالملك لبيب
رئيس الإدارة القانونية لشركات المجموعة – شركة الاستشارات المالية الدولية (إيفا)
(عضو اللجنة)
- السيد/ عمرو محمد حافظ
نائب أول/ رئيس الدائرة القانونية – شركة المركز المالي الكويتي
(عضو اللجنة)
- السيد/ مصطفى فتحي أحمد
نائب رئيس الإدارة القانونية – كامكو إنفست
(عضو اللجنة)
- السيدة/ فدوى عادل درويش
نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة – اتحاد شركات الاستثمار
(مقرر)

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- مناقشة الأمور القانونية المطروحة من مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة، أو ما يتم بحثه أو يرى بحثه.

ثانياً: الدور الاستشاري للاتحاد:

انطلاقاً من الدور الفاعل والحيوي للاتحاد شركات الاستثمار في القطاع الاستثماري وتفعيلاً للدور الاستشاري للاتحاد والذي هو من أهم الأهداف المنوطة به، قام مجلس إدارة الاتحاد وبالتنسيق مع اللجان المختصة والأمانة العامة بتقديم الرأي والملاحظات على مسودات عدد من القرارات والقوانين أو تعديلاتها، والمعنية في عمل القطاع الاستثماري، وذلك بدعوة من الجهات المعنية في الدولة أو بمبادرات من الاتحاد.

وفي الإطار لم يغفل الاتحاد استطلاع رأي الشركات الأعضاء فيما عرض عليه من مسودات القرارات والقوانين، وذلك للاستئناس بوجهات النظر العملية لممثلي الشركات الأعضاء.

هيئة أسواق المال:

- **قرار هيئة أسواق المال رقم 118 لسنة 2019 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتعديلاتهما، بتعديل المادة (4-4) وإضافة الملحق رقم (3) «هيكل تقرير المكافآت» في الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات).**

- بتاريخ 04/08/2019 قام الاتحاد بمخاطبة كافة الشركات لاستطلاع آرائهم وملاحظاتهم حول قرار هيئة أسواق المال رقم 118 لسنة 2019 لأخذها في الاعتبار عند التنسيق مع هيئة أسواق المال في هذا الشأن.

- وقد قام الاتحاد بطرح الموضوع على غرفة تجارة وصناعة الكويت باعتبارها مظلة العمل في القطاع الخاص من خلال لجنة تنسيق الأعمال، وقد قامت مشكورة بالتأكيد على وجهة نظر الاتحاد وتبنيه بلجنة تنسيق الأعمال التي تضم الاتحادات المهنية، والذين أيدوا وجهة النظر بدورهم، وخلصت لجنة تنسيق الأعمال بإصدار كتاب موجه إلى هيئة أسواق المال موقع من رئيس الغرفة ورؤساء الاتحادات المعنية تبين وجهة نظر القطاع الخاص في القرار 118، وأن نتائجه سوف تكون عكس القصد منه، وضرره أكبر بكثير من نفعه، وأن هذا الرأي كذلك انضم إليه قطاع الاتصالات والاتحاد الكويتي للتأمين.

- **تعديل الكتاب الخامس والعاشر والحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال بشأن تعامل صانع السوق في أسهم الخزينة.**

- بتاريخ 2020/04/09 قامت هيئة أسواق المال بمخاطبة الاتحاد لاستطلاع رأيه في التعديلات المقترحة على الكتاب الخامس والحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال بشأن تعامل صانع السوق في أسهم الخزينة.

- بتاريخ 2020/04/10 قام الاتحاد بمخاطبة كافة الشركات لاستطلاع آرائهم وملاحظاتهم حول التعديل المقترح لأخذها في الاعتبار عند التنسيق مع هيئة أسواق المال في هذا الشأن.

- وبعد دراسة التعديلات المقترحة من كافة الجوانب الفنية والقانونية مع الأخذ في الاعتبار الجانب العملي للتطبيق، قام الاتحاد بإرسال رؤيته بشأن التعديلات إلى هيئة أسواق المال بتاريخ 2020/04/16، وهو التاريخ الذي حددته الهيئة، وقد انطوت رؤية الاتحاد بشكل أساسي حول إزالة الحظر على الشركات في إيداع أسهم الخزينة في حسابات محافظ لدى الشركات

المرخصة مزاوله هذا النشاط. والوارد بالفقرة (3) من المادة (2-4-5) من الكتاب السابع - أموال العملاء وأصولهم، وذلك بغرض تمكين الشركات الرغبة في تحسين مستويات السيولة على أسهمها من الاستفادة ومن خلال عملية إيداع الأسهم الخزينة الخاصة بها لدى صانع السوق، من استقطاب المستثمرين المهتمين بتلك الشركات، الأمر الذي لا يشكل تعارضاً مع الهدف من تملك الشركات لأسهما الخزينة بل أن من شأنه المحافظة على استقرار السهم ومستوى السيولة لدى الشركات، ولضمان حرية أكثر لصانع السوق في أداء مهامه كصانع سوق.

القواعد الخاصة بآلية احتساب الملكية غير المباشرة.

- بتاريخ 2020/08/30 قامت هيئة أسواق المال بمخاطبة الاتحاد لاستطلاع رأيه في التعديلات المقترحة على كل من:
 - الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
 - البند «أولاً: آلية احتساب الملكية غير المباشرة للشخص الطبيعي أو الاعتباري» من الملحق رقم (7) «آلية احتساب الملكية غير المباشرة» من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
- بدوره قام الاتحاد بتاريخ 2020/08/30 بمخاطبة كافة الشركات لاستطلاع ملاحظاتهم ورؤاهم بشأن التعديلات المقترحة لتضمينها في مذكرة الاتحاد عند تقديمها إلى هيئة أسواق المال، وقد كان من بين النقاط التي تناولها الاتحاد في تعليقه على التعديلات المقترحة من قبل الهيئة، أن يتم حذف ارتباط ملكية المجموعة التي يرتبط بها الصندوق أو مدير الصندوق من آلية احتساب الملكية المباشرة، كون مدير الصندوق والصندوق لكل منهما كيان اعتباري مستقل وذمة مالية منفصلة ونظراً لصعوبة متابعة ملكيات الشركات المكونة للمجموعة في الشركات المدرجة المختلفة خاصة المجموعات ذات هياكل الملكيات المعقدة، كذلك ارتأى الاتحاد تعديل نسبة تملك الشركة الأم لتتوافق مع تعريف الشركات الزميلة (ملكية تزيد عن 20%).
- تعديل التعليمات الخاصة بآلية وضوابط ترشيح وانتخاب الأعضاء المستقلين ضمن الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون.

- بتاريخ 2020/11/03 قامت هيئة أسواق المال بمخاطبة الاتحاد لاستطلاع رأيه في التعديلات المقترحة على التعليمات الخاصة بآلية وضوابط ترشيح وانتخاب الأعضاء المستقلين ضمن الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
- بدوره قام الاتحاد بمخاطبة كافة الشركات لاستطلاع ملاحظاتهم ورؤاهم بشأن التعديلات المقترحة لتضمينها في مذكرة الاتحاد، عند تقديمها إلى هيئة أسواق المال.
- ومن ثم وبعد الدراسة المتأنية، قام الاتحاد بتقديم الرؤى المناسبة في هذا الشأن للهيئة عن طريق موقعها الإلكتروني بتاريخ 2020/11/18 بناء على طلب الهيئة، مؤكداً دعمه لفكرة تواجد الأعضاء المستقلين في مجالس إدارات الشركات المدرجة والشركات المرخص لها، وأن هذه الفكرة تستقيم مع عملية تطوير السوق الكويتي وتسجيله من ضمن الأسواق الناشئة ولكن وجب التنويه إلى الصعوبات التي سيواجهها الأشخاص المرخص لهم وخاصة الشركات المدرجة في ترشيح الأعضاء المستقلين المؤهلين في ظل النقص العددي المتوقع في هذا المنصب بالسوق الكويتي.



مجلس الأمة:

- قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

بدعوة من مجلس الأمة الموقر، شارك الاتحاد في اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة لمناقشة مشروع قانون إصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس، وذلك بتاريخ 2020/01/29، حيث قام ممثلو الاتحاد بعرض الرأي الفني والقانوني خلال الاجتماع بناء على دراستهم لمشروع القانون قبل الاجتماع، ومن ثم قام الاتحاد بإرسال الملاحظات الفنية والقانونية على مشروع القانون إلى مجلس الأمة بتاريخ 2020/01/30، حيث كان من بين مقترحات الاتحاد: اقتراح إضافة الأشخاص المرخص لهم من الهيئة بمزاولة نشاط مراقب استثمار، ووضع معالجة قانونية لحالة وقف ترخيص الشخص المرخص من جانب الهيئة بشكل مؤقت.

كذلك أكد الاتحاد من خلال مقترحه على أن إقرار هذا القانون يأتي كأحد متطلبات الأسواق الناشئة واللازمة لترقية بورصة الكويت، وبالتالي فإنه إذا كان للقانون أثر مباشر على استقرار المعاملات المالية والاقتصادية داخل دولة الكويت، فإنه أيضا ذو أثر مباشر وغير مباشر على عملية جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة حجم الاستثمارات بشكل كبير، وفي ضوء ذلك يتوجب الآتي:

- 1- إنشاء محكمة خاصة بمنازعات وأمور هذا القانون، وتزويدها بقضاة يتم تدريبهم وإعدادهم لمباشرة الطلبات والدعاوي الناشئة عنه.
- 2- أن يتم تسميته المحكمة تحت مسمى المحكمة الاقتصادية أو محكمة التسويات حيث سيكون لهذا المسمى أثره المباشر لدى جهات الاستثمار الأجنبية والأفراد.
- 3- استبدال لفظ الإفلاس الوارد بالقانون بلفظ التسوية الودية أو أي لفظ آخر مناسب.

- مشروع قانون بشأن الصكوك الحكومية.

قام مجلس الأمة الموقر بمخاطبة الاتحاد بتاريخ 2020/04/19 لإبداء الملاحظات حول مشروع قانون بشأن الصكوك الحكومية والمقدم من مجلس الوزراء الموقر إلى مجلس الأمة.

بدوره قام الاتحاد ومن خلال المختصين بدراسة متأنية لمشروع القانون من جوانبه الفنية والقانونية، وذلك لضمان سلامة التطبيق ولتحقيق أقصى استفادة لكافة الأطراف المعنية، وبما يعود بالأثر الإيجابي على اقتصادنا الوطني، وتم تسليم تلك الملاحظات في الموعد المحدد من قبل مجلس الأمة بتاريخ 26/04/2020، والتي كانت في مجملها ملاحظات على الصياغة القانونية لعدد من المواد، لتحقيق سلامة التطبيق.

- إجراءات الحكومة في حماية الاقتصاد الوطني وإنعاش القطاعات التجارية والاقتصادية والخدمية والصناعية المختلفة في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا.

قام مجلس الأمة الموقر بمخاطبة الاتحاد بتاريخ 2020/04/19 لإبداء الملاحظات حول إجراءات الحكومة في حماية الاقتصاد الوطني وإنعاش القطاعات التجارية والاقتصادية والخدمية والصناعية المختلفة، وذلك لتضمينه في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة في هذا الصدد.

وقد قام الاتحاد بتاريخ 2020/04/26 بتقديم المقترح الذي قدمه إلى الفريق الاقتصادي المشترك بين الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص والمكلف بالتعامل مع أزمة انتشار فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط، خلال الاجتماع الذي عُقد بتاريخ 2020/03/25 في مقر الأمانة العامة لمجلس الوزراء بقصر السيف، وذلك لتقوم لجنة الشؤون المالية بالاستئناس بالحلول الواردة فيه، والتي يرى الاتحاد اتخاذها لمعالجة أوجه الخلل لضمان الاستدامة المالية.

- مشروع قانون بشأن معالجة الآثاء الناجمة عن جائحة فيروس كورونا على سوق العمل.

- قام مجلس الأمة الموقر بمخاطبة الاتحاد بتاريخ 2020/06/01 لإبداء الملاحظات حول مشروع قانون بشأن معالجة الآثاء الناجمة عن جائحة كورونا على سوق العمل، والذي يتضمن آليات لتخفيض أجور العاملين في القطاع الخاص بسبب الأزمة.

- بدوره قام الاتحاد ومن خلال المختصين بدراسة متأنية لمشروع القانون من جوانبه الفنية والقانونية، وذلك لضمان سلامة التطبيق ولتحقيق الأثر المرجو من تطبيقه، وتم تسليم تلك الملاحظات في الموعد المحدد من قبل مجلس الأمة بتاريخ 2020/06/06، والتي كان مفادها أنه وبعد مطالعة

مشروع المرسوم رقم 86 لسنة 2020 المقدم بشأن معالجة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا المستجد على سوق العمل يرى الاتحاد أن هذا المشروع يجب أن يأتي في ظل معالجة أكثر شمولية ووضوحاً لآثار تطبيقه على مختلف قطاعات العمل الأهلي في دولة الكويت، وبناء على ذلك فإن اتحاد شركات الاستثمار يثمن المساعي الحكومية لضبط سوق العمل في القطاع الخاص وتحقيق التوازن العادل بين أصحاب الأعمال والعاملين فيه، ويؤيد النهج الحكومي بشأن الحزم الاقتصادية التحفيزية التي تسعى الحكومة لإقرارها في مختلف قطاعات الدولة ومن ضمنها القطاع الخاص لمجابهة الآثار المترتبة على فيروس كورونا المستجد على سوق العمل، وطالب الاتحاد المجلس الموقر مراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي لكافة أطراف المجتمع الكويتي عند إقراره لمشروع القانون وأن يصدر بالتوازي مع مشروعات قوانين أخرى تحقق الغاية المأمولة منه.

- كما شارك السيد/ صالح صالح السلمي - رئيس الاتحاد في اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة بتاريخ 2020/06/07 في مقر اللجنة بمجلس الأمة لمناقشة مشروع القانون.



مجلس الوزراء:

- أزمة انتشار فيروس كورونا.

- تلقى الاتحاد دعوة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء الموقر بتاريخ 23/03/2020 للمشاركة في اجتماع الفريق الاقتصادي المشترك بين الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص للتعامل مع أزمة انتشار فيروس كورونا، بتاريخ 2020/03/25 في مقر مجلس الوزراء بقصر السيف.
- عقد مجلس إدارة الاتحاد اجتماعاً طارئاً بتاريخ 2020/03/24 لمناقشة الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط.
- وبعد دراسة مستفيضة لكافة الجوانب والاعتبارات قام مجلس إدارة الاتحاد بوضع الرؤى والحلول المناسبة التي يرون أنه من الواجب اتخاذها لمعالجة الخلل لضمان الاستدامة المالية وتقليل آثار وتداعيات تلك الأزمة، وتم إرسال مقترح الاتحاد بتلك الرؤى إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ 2020/03/24، وفيما يلي ملخص للرؤية التي قدمها الاتحاد لوضع نهج هادف لإعادة إحياء دورة الأعمال وتعزيز الاقتصاد الكويتي من خلال اتخاذ التدابير الآتية:

(1) تأسيس صندوق إنعاش اقتصادي لدعم جهود التعافي الاقتصادي والتعجيل به.

- إعادة تخصيص الأموال الخاصة بالإنفاق / الاستثمار الرأسمالي الحكومي وتوجيهها إلى صندوق الانعاش الاقتصادي.
- إعادة توجيه الأموال من صندوق الاحتياطي العام.
- اختيار بعض القطاعات / الشركات وتحديد الأولويات للجهات الأكثر احتياجاً.

(2) الموازنة / العجز الحكومي:

- إصدار قانون يسمح بالاقتراض الحكومي طويل الأجل (التقليدي والإسلامي) من أسواق رأس المال الدين لتمويل العجز ودعم تطوير أسواق الدين المحلية.
- ترشيد الموازنة الحكومية وخفض بعض عناصر الإنفاق غير الضرورية.

- إعطاء الأولوية للمدفوعات المتعلقة بالمشاريع الحيوية الجاري تنفيذها .
- تجميد الأتعاب والرسوم الحكومية على البنود الحيوية مثل: المرافق العامة والمواد الأولية/ الوقود ورسوم الاستيراد، إلخ لفترة 6 أشهر.

(3) بورصة الكويت

- الحد من عمليات البيع للجهات الحكومية.
- التنسيق مع الجهات التنظيمية والرقابية بشأن موازنة معايير الشفافية مع النتائج الاستثنائية السلبية على خلفية الظروف القائمة.
- تدخل الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسات والهيئات الحكومية المستثمرة في سوق الأوراق المالية تفعيلاً لقرارات سابقة وجديدة لدعم السيولة.

(4) دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- دعم الرواتب والإيجارات التي تدفعها الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويل الالتزامات المستحقة.
- تحسين المعايير المتعلقة بالبيانات وقواعد إعداد التقارير لتعكس الوضع بدقة - تبني استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير.
- ضمان أو إعادة هيكلة قيمة القروض والفوائد المستحقة على التسهيلات الائتمانية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات المقرضة.

(5) دعم بنك الكويت المركزي:

- منح البنوك المحلية مرونة لإعادة هيكلة الديون الخاصة بالشركات المتأثرة.
- تمديد فترة الدفء من تسديد الفائدة أو إعادة جدولة تسديد أصل قيمة القرض.
- دراسة ضمان أو شراء المديونيات للشركات بالقطاعات المتأثرة مثل الشركات الاستثمارية والعقارية والصناعية والفندقية والطيران والشركات الأخرى المتضررة.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

- تعديل المادتين 51 و70 من القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي:

بعد الدراسة الفنية والقانونية المتأنية، قام اتحاد شركات الاستثمار بتاريخ 2020/09/29 بمخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمذكرة فنية وقانونية بشأن التعديلات المقترحة على المادتين 51 و70 من القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي، سعياً لضمان سلامة التطبيق من كافة الأطراف المعنية بالقانون المشار إليه، وتلخصت مطالب الاتحاد في ضرورة إعادة النظر في هذا المقترح وإجراء المزيد من الدراسات بشأنه - قبل إصداره خاصة وأن:

- (1) الهيئة العامة للقوى العاملة - لم توافق على هذا المقترح لما له من آثار سلبية.
- (2) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية امتنعت عن إبداء الرأي بشأنه وهما الجهتان المعنيتان بشكل مباشر بهذا التعديل المقترح.
- (3) وغرفة تجارة وصناعة الكويت أبدت تخوفها من استخدام الأثر الرجعي في التشريعات الاقتصادية لما يترتب عليه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.



غرفة تجارة وصناعة الكويت:

- الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني لدول مجلس التعاون الخليجي:

في إطار التعاون المتبادل بين اتحاد شركات الاستثمار وغرفة تجارة وصناعة الكويت، ولما فيه صالح قطاع الاستثمار قام الاتحاد وبناء على كتاب غرفة تجارة وصناعة الكويت بدعوة عدد من الشركات الأعضاء للمشاركة في اجتماع بتاريخ 2020/03/10 لحضور لقاء تنويري لتبادل وجهات النظر قبل إقرار الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي.

- المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق السوق الخليجية المشتركة:

استمراراً للتعاون المتبادل بين اتحاد شركات الاستثمار وغرفة تجارة وصناعة الكويت، قام الاتحاد بتاريخ 2020/09/01 بإرسال مذكرة بالمعوقات والصعوبات التي تواجه السوق الخليجية المشتركة، وذلك رداً على كتاب الغرفة الموجه للاتحاد بتاريخ 2020/08/27.

- تعديل المادتين 51 و70 من القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي:

تم تقديم نفس الدراسة التي تم تقديمها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمذكورة في هذا التقرير، كذلك إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت بتاريخ 2020/10/04.

ثالثاً: جهود الاتحاد بشأن مواجهة أزمة كورونا:

وضع إمكانيات الاتحاد تحت تصرف دولة الكويت

في إطار الدور المجتمعي للاتحاد شركات الاستثمار، قام الاتحاد ومنذ بداية أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) بمخاطبة كل من سمو رئيس مجلس الوزراء، معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ومعالي وزير الصحة، لوضع إمكانيات الاتحاد تحت تصرف مجلس الوزراء فيما يرونه من أمور في سبيل محاولات الحد من آثار هذه الجائحة، وذلك بتاريخ 2020/03/12.

مقترحات ورؤى الاتحاد مع الجهات المعنية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة

فيروس كورونا

كما أشرنا في الجزء الخاص بالدور الاستشاري للاتحاد في هذا التقرير، أنه قد كان هناك تنسيق على مختلف الأصعدة بين الاتحاد وكل من: مجلس الوزراء ومجلس الأمة الموقرين، حيث تم تقديم دراسات ورؤى الاتحاد لمواجهة التداعيات الاقتصادية المترتبة على انتشار فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط، وكذلك التشريعات التي تم إقرارها في هذا الصدد، كما شارك ممثلو الاتحاد في عدد من الاجتماعات التي عقدتها تلك الجهات لمناقشة الأوضاع الاقتصادية في ظل هذه الأزمة وبحث الخطوات المناسبة لمجابهة الآثار المترتبة عليها.

مبادرة الاتحاد لإعداد بروتوكولات وخطط تجهيزية لشركات الاستثمار عند العودة

التدريبية للعمل في ظل أزمة كورونا، وبالتنسيق مع هيئة أسواق المال

تبنى الاتحاد مبادرة وبالتنسيق مع مستشار عالمي متخصص في إعداد بروتوكولات وخطط تجهيزية لشركات الاستثمار للعمل به عند بداية العودة التدريجية للأعمال وفقاً لخطط الحكومة، وبما يساعد الشركات في ضمان استدامة أعمالها وتوفير بيئة عمل آمنة لكافة الأطراف المتعاملة معها بما يضمن استقرار قطاع الاستثمار، وقد قام الاتحاد بمخاطبة هيئة أسواق المال بتاريخ 2020/05/31 لتكون تلك المبادرة بمباركتها، ولضمان سلامة التطبيق وفقاً لمتطلبات الهيئة وبما يتسق مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الإطار.

وتتلخص المبادرة في قيام الاتحاد بإعداد خطة تفصيلية وبروتوكولات لعمل الشركات المرخص لها وتهيئتها للعودة للعمل بحيث تتضمن على سبيل المثال لا الحصر المحاور المهمة الآتية:

- آلية العمل عن بُعد وكيفية الحفاظ على أمن وسرية المعاملات.
- المراسلات الداخلية والخارجية وتحديداً تلك المتعلقة بالمستثمرين، الهيئة، البورصة والمقاصة.
- تحديد القوى العاملة المتواجدة في ميدان العمل وأسس دوران العاملين للتقليل من فرص العدوى.
- قواعد العمل الداخلي، الاجتماعات الداخلية والخارجية وأسس التواصل.

- بروتوكولات التواصل مع موردي الخدمات والأطراف الأخرى المتعاقدة مع الشركة.
- تحديد آلية التعامل مع مؤشرات أعراض الإصابة بين الموظفين وكيفية الحد منها.
- أسس بيئة تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتطبيق إطار العمل التشغيلي في مرحلة ما بعد الجائحة.
- تهيئة وتوعية العاملين والأطراف المتعاملة مع الشركة ببروتوكولات العمل المعدة لذلك.

وقد كان هناك تجاوب من قبل هيئة أسواق المال، حيث تم بتاريخ 2020/06/01 وبناء على طلب الهيئة إطلاعها على تفاصيل الآلية المقترحة لتحديد توصياتها في هذا الصدد.

وبناء على تأييد ومباركة هيئة أسواق المال لتوجه الاتحاد بتاريخ 2020/06/04، قام الاتحاد بتاريخ 2020/06/09 بدعوة كافة شركات الاستثمار للاستفادة من هذه المبادرة.

تصاريح عدم التعرض لموظفي شركات الاستثمار

في ضوء قرار مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2020/03/21 بفرض حظر التجول الجزئي في البلاد ابتداء من الساعة 05:00 مساءً إلى الساعة 04:00 فجراً اعتباراً من تاريخ 2020/03/22 وحتى إشعار آخر، في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد.

قام اتحاد شركات الاستثمار بمخاطبة وزارة الداخلية بتاريخ 2020/03/23 لطلب إصدار تصاريح لعدد من الموظفين في كل شركة من شركات الاستثمار للحفاظ على سير الأعمال الأساسية في تلك الشركات، والتي لها ارتباطات أساسية دولية ومحلية، حتى يتمكن هؤلاء الموظفون من الذهاب إلى مقر أعمالهم خلال فترات حظر التجول.

وبعد جهود كبيرة من قبل الاتحاد في المتابعة مع الجهات المعنية في الدولة، وافقت وزارة الداخلية على إصدار تصريح عدم تعرض للمركبات لكل شركة من الشركات التي تقدمت للاتحاد بطلب الحصول على تلك التصاريح.

إلا أن وزارة الداخلية، وفي ظل تطورات الأزمة قامت بإلغاء تلك التصاريح بتاريخ 2020/04/02، وبعدها قام الاتحاد بالمتابعة مع الوزارة على كافة الأصعدة لإعادة إصدار تصاريح للشركات بالآلية الجديدة التي دشنتها الوزارة بتقنية الباركود، وكان آخر تلك المخاطبات بتاريخ 2020/05/10، حيث أفادت الوزارة أن على الشركات ترتيب أوضاعها وإجراءاتها لمزاولة أعمالها خارج أوقات الحظر فقط أو عن بُعد.

رابعاً: مشاركات مجتمعية:

برنامج تدريب وتأهيل الخريجين الكويتيين - المجموعة (42):

استمراراً للتعاون بين اتحاد شركات الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار، ودعمًا للكوادر الوطنية والخريجين الجدد، قام الاتحاد بدعوة الشركات الأعضاء للمشاركة في برنامج تدريب وتأهيل الخريجين الكويتيين الجدد (مرحلة التدريب أثناء العمل) من خلال استضافة عدد (2 - 4) متدرب من المجموعة (42) لمدة 4 أسابيع خلال الفترة من 28 مارس - 21 أبريل 2021، حيث كان هؤلاء المتدربين حاصلين على شهادات إتمام عدد (27) برنامجاً تدريبياً في مجال المال والاستثمار والمهارات الإدارية، والتي تم تنفيذها من قبل أفضل الشركات والمؤسسات التدريبية المحلية والعالمية. وقد كان هناك ترحيب من قبل عدد من الشركات الأعضاء، وقام الاتحاد بالدور التنسيقي بين الهيئة والشركات الأعضاء، حيث تم استضافة حوالي (20) متدرب في الشركات الأعضاء.

خامساً: مجلة اتحاد شركات الاستثمار «المستثمر»:

استمراراً في تحقيق أهدافه بإصدار المطبوعات الإعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية في المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد، واصل الاتحاد إصدار مجلته «المستثمر - The Investor» والتي صدر عددها الأول في الربع الأخير من عام 2017 بموجب الترخيص الذي حصل عليه الاتحاد من وزارة الإعلام بتاريخ 2016/10/24، وتم إصدار العدد الثامن في مارس 2020، والعدد التاسع في يونيو ويوليو 2020.

ومن خلال الأعداد التي صدرت من المجلة كان الاتحاد حريصاً على إبراز أهمية قطاع الاستثمار لما تلعبه الشركات الأعضاء من دور مهم وفاعل ضمن أنشطتها المتنوعة التي تلمس الحياة اليومية للمواطن في قطاعات التعليم والصحة والخدمات إضافة إلى دور هذه الشركات البارز في أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تنعكس إيجاباً على جميع شرائح المجتمع الكويتي.

وكذلك الدور الذي تقوم به شركات الاستثمار في دعم العمالة الوطنية خصوصا فئة الشباب الكويتي الواعد.

كما تمت إتاحة الفرصة للمهتمين من الشركات الأعضاء بنشر مقالاتهم عن الموضوعات التي تهم القارئ والباحث في مجالي الاستثمار والاقتصاد.

سادساً: مشاركات ولقاءات:

قام ممثلو الاتحاد بلقاء العديد من ممثلي الجهات المختلفة من داخل وخارج دولة الكويت، وذلك لتوثيق عرى التعاون والتواصل معهم، وكذلك للتوضيح وإلقاء الضوء على دور الاتحاد وأنشطته والقطاع الاستثماري، وذلك كما يأتي:

03 فبراير 2020

«لقاء رئيس الاتحاد مع وفد المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان»

تلبية لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت، قام الاتحاد باستضافة وفد المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان، والذي ضم كل من: الدكتور/ مازن سويد - رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، والسيد/ رؤوف أبو زكي - مستشار المؤسسة للعلاقات العربية، فيما حضر من جانب الاتحاد كل من: السيد/ صالح السلمي - رئيس الاتحاد، والسيدة/ فدوى درويش - نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة، وذلك يوم الإثنين الموافق 2020/02/03 في مقر الاتحاد.

تلى ذلك، مشاركة رئيس الاتحاد في اللقاء الثنائي الموسع بين الجانبين الكويتي واللبناني لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت في نفس اليوم.

10 فبراير 2020

«المشاركة في تكريم الرئيس السابق لغرفة تجارة وصناعة الكويت»

بدعوة من غرفة التجارة العربية البريطانية شارك السيد/ صالح السلمي في وفد تكريم السيد/ علي محمد ثنيان الغانم - الرئيس السابق لغرفة تجارة وصناعة الكويت، في بالتيমور - لندن.

27 أكتوبر 2020

«لقاء وفد الاتحاد مع ممثلي غرفة تجارة وصناعة الكويت»

التقى وفد اتحاد شركات الاستثمار مع ممثلي غرفة تجارة وصناعة الكويت، يوم الثلاثاء الموافق 2020/10/27، وذلك بشكل أساسي لتهنئة السيد/ محمد جاسم الحمد الصقر بتزكيته رئيساً لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت في أبريل 2020.

وقد حضر من جانب الاتحاد كل من:

السيد/ صالح السلمي	رئيس الاتحاد
السيد/ خالد عبدالله السعيد	عضو مجلس الإدارة
السيدة/ فدوى عادل درويش	نائب أمين عام الاتحاد

فيما حضر من جانب غرفة تجارة وصناعة الكويت كل من:

السيد/ محمد جاسم الحمد الصقر	رئيس مجلس الإدارة
السيدة/ وفاء أحمد القطامي	عضو مجلس الإدارة
السيد/ رباح عبدالرحمن الرباح	المدير العام
السيد/ صلاح عيادة	مدير إدارة العلاقات الخارجية

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد/ محمد جاسم الصقر أن القطاع الخاص يواجه في الوقت الحاضر تحديات عديدة بسبب أزمة جائحة كورونا، إلى جانب استحقاقات يطالب القطاع بضرورة إقرارها، في مقدمتها إقرار قانون الضمان المالي، إضافة إلى أن قضية إصلاح خلل التركيبة السكانية للبلاد تعتبر إحدى أهم قضايا الإصلاح، كونها تتعلق بمستقبل الكويت الاقتصادي. وأشاد الصقر بالدور الكبير الذي يقوم به اتحاد شركات الاستثمار لتنمية وتطوير قطاع الاستثمار باستخدام أفضل الإمكانيات والخبرات البشرية المتاحة وذلك خدمةً للاقتصاد الوطني من خلال إبداء الرأي والتشاور مع كل المؤسسات في الدولة لمراجعة التشريعات الاقتصادية وإعداد الدراسات المتعلقة بالاستثمار وتقديم الاقتراحات المناسبة وتذليل العقبات التي تواجه هذا القطاع المهم، مشيداً بالتعاون المستمر والمثمر ما بين الغرفة والاتحاد في العديد من القضايا التي تهم قطاع الأعمال.

من جانبه قدم السيد/ صالح السلمي التهنئة للصقر بمناسبة توليه رئاسة مجلس إدارة الغرفة، متمنياً له ولزملائه أعضاء مجلس الإدارة كل التوفيق والنجاح في مهمتهم في خدمة للاقتصاد الكويتي. آملاً أن يستمر التعاون البناء مع الغرفة في القضايا

ذات الاهتمام المشترك، لا سيما أن القطاع الخاص يعاني الكثير من الصعوبات والمعوقات على الرغم من دوره الهام في الاقتصاد الوطني، وهذا يتطلب أن تكون هناك وقفة جادة وتوحيد الرؤى لمواجهة هذه التحديات، خصوصاً بعد تداعيات أزمة كورونا وما سببته من صعوبات مالية لشريحة كبيرة من قطاع الأعمال.

25 نوفمبر 2020

«مشاركة الاتحاد في اللقاء الافتراضي مع اتحاد أرباب العمل في فرنسا»

في إطار التعاون بين اتحاد شركات الاستثمار وغرفة تجارة وصناعة الكويت، شارك الاتحاد في لقاء أصحاب الأعمال الكويتيين مع نظرائهم الفرنسيين، حيث تم تنظيم هذا اللقاء الافتراضي (Webinar) من قبل الغرفة بالتعاون مع اتحاد أرباب العمل في فرنسا (الدولي) MEDEF INTERNATIONAL لبحث آفاق التعاون وتبادل الخبرات فيما يتعلق بمواجهة التداعيات الاقتصادية لانتشار وباء كوفيد - 19، وكذلك الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين الصديقين، وذلك يوم الأربعاء الموافق 25 نوفمبر 2020.

28 ديسمبر 2020

«لقاء تنسيقي نظمه الاتحاد مع عدد من الجهات استعداداً للقاء هيئة أسواق المال»

بدعوة من اتحاد شركات الاستثمار عُقد اجتماع تنسيقي في مقر الاتحاد حضره ممثلو قطاع الاتصالات والاتحاد الكويتي للتأمين وعدد من الشركات التابعة له، وذلك لتوحيد وجهات النظر لعرض موقف موحد في اجتماع هيئة أسواق المال مع الاتحادات لمناقشة طلب إعادة النظر في قرار هيئة أسواق المال رقم 118 لسنة 2019 بشأن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

30 ديسمبر 2020

«مشاركة الاتحاد في اللقاء الافتراضي مع هيئة أسواق المال»

تم عقد اجتماع عن بُعد ضم هيئة أسواق المال وممثلو الاتحادات والقطاعات المختلفة لمناقشة طلب تلك القطاعات إعادة النظر في قرار هيئة أسواق المال رقم 118 لسنة 2019 بشأن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

مركز دراسات الاستثمار
Investment Studies Center (ISC)



توثيق العلاقات المهنية لمركز دراسات الاستثمار:

في إطار المسؤولية المنوطة باتحاد شركات الاستثمار تجاه الشركات الأعضاء وقطاع الاستثمار بصفة عامة وكافة المعنيين، وبما يصب في صالح الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من الظروف التي مرت بها البلاد ضمن الإطار العالمي لانتشار فيروس كورونا، والتي فرضت ضرورة التباعد الاجتماعي، ومن ذلك التعليم والتدريب عن بُعد (Online Virtual Training)، والذي أصبح ضرورة ملحة تفرض نفسها على كافة القطاعات، كما أنها تتسق مع التوجه العام لدولة الكويت للتحويل الرقمي بكافة أشكاله ومجالاته، مع ضرورة الرقابة على سير العملي التدريبية بمهنية ومصداقية وشفافية.

فمن هذا المنطلق، فقد بادر الاتحاد من خلال الذراع التدريبي له مركز دراسات الاستثمار، والذي يقدم أنشطته بموجب الترخيص الفني من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الصادر بتاريخ 2015/08/31، بإطلاق المنصة التدريبية على شبكة الإنترنت من خلال الرابط الإلكتروني <https://unioninvestlearning.org/> للاستمرار في تلبية كافة المتطلبات التدريبية للعاملين في شركات الاستثمار وكافة المعنيين بما يشمل البرامج التدريبية العامة والأساسية وتلك التي تتسق مع متطلبات الجهات الرقابية.

وقد حصل الاتحاد على موافقة هيئة أسواق المال الموقرة لتقديم البرامج التدريبية المتخصصة عن طريق تلك المنصة بطريقة التعليم عن بُعد، وأهمها البرامج المعتمدة من (CISI) The Chartered Institute for Securities & Investment، وذلك من خلال شراكته مع أكاديمية التداول المعتمدة من قبل (CISI).

كما أنه من الجدير بالذكر أن مركز دراسات الاستثمار يواصل مساعيه للتواصل مع الجهات الحكومية والأهلية العاملة في دولة الكويت، وذلك لتوسيع قاعدة جمهور المستفيدين من الأنشطة التدريبية التي يقدمها، وتكليلاً لهذا السعي لتسويق خدمات مركز دراسات الاستثمار لدى القطاعين الحكومي والخاص، فقد تنوع المشاركون في البرامج التدريبية المختلفة التي قدمها المركز بين مشاركين من جهات حكومية، شركات وجهات خاصة، وبنوك، إضافة إلى المشاركات الفردية، كما توسعت المشاركات لتشمل مشاركين من خارج دولة الكويت.

من ناحية أخرى يتقدم اتحاد شركات الاستثمار بخالص الشكر والتقدير للهيئة العامة للاستثمار على إتاحة الفرصة لاستقبال مرشحين من شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في البرامج التدريبية التي تقدمها، وكما سيرد تفصيلاً في التقرير التالي.

أنشطة المركز:

قدم مركز دراسات الاستثمار خلال عام 2020 (10) برامج تدريبية، و(02) ورش عمل، و(06) محاضرات.

كما أُتيحت الفرصة لمرشحي شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في برنامجين تدريبيين تم تقديمهما من قبل الهيئة العامة للاستثمار.

بلغ إجمالي عدد المشاركين في الأنشطة المشار إليها أكثر من 580 مشارك من مختلف الشركات والجهات إضافة إلى المشاركات الفردية.

أولاً: البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار:

م	1
الفترة/المكان	09 – 11 مارس 2020 2019 (3 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد
البرنامج	الإفصاح والشفافية
المحاضر	عماد الحسين
جهة الاعتماد	Grant Thornton

م	2
الفترة/المكان	خلال النصف الثاني من عام 2020 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول

م	3
الفترة/المكان	13 – 24 سبتمبر 2020 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI International Introduction to Securities & Investment
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

4	م
14 - 30 سبتمبر 2020 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت	الفترة/المكان
المقدمة في الأوراق المالية والاستثمار - المعتمدة من CISI (اللغة العربية)	البرنامج
كريم منصور	المحاضر
أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI	جهة الاعتماد

5	م
07 - 22 أكتوبر 2020 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت (الفترة المسائية - اللغة الإنجليزية)	الفترة/المكان
CISI Capital Markets Authority Rules & Regulations	البرنامج
كريم منصور	المحاضر
أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI	جهة الاعتماد

6	م
11 - 20 أكتوبر 2020 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت (الفترة الصباحية - اللغة العربية)	الفترة/المكان
قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI	البرنامج
كريم منصور	المحاضر
أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI	جهة الاعتماد

7	م
11 - 20 أكتوبر 2020 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت (الفترة المسائية - اللغة العربية)	الفترة/المكان
قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI	البرنامج
كريم منصور	المحاضر
أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI	جهة الاعتماد

م	8
الفترة/المكان	27 أكتوبر - 15 نوفمبر 2020 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت (الفترة الصباحية - اللغة العربية)
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال - المعتمدة من CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	9
الفترة/المكان	29 نوفمبر - 03 ديسمبر 2020 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت (الفترة الصباحية - اللغة الإنجليزية)
البرنامج	CISI Capital Markets Authority Rules & Regulations
المحاضر	Karim Mansour
جهة الاعتماد	Tadawul Academy The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	10
الفترة/المكان	13 - 17 ديسمبر 2020 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت (الفترة الصباحية - اللغة العربية)
البرنامج	أسس النظام المصرفي والتمويل الإسلامي - المعتمدة من معهد CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

ثانياً: ورش العمل:

م	1
الفترة/المكان	08 أبريل 2020 (يوم واحد) / تدريب عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت
ورشة العمل	المقدمة في الأوراق المالية والاستثمار
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول

م	2
الفترة/المكان	24 أغسطس 2020 (يوم واحد) / تدريب عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت
ورشة العمل	حوكمة الشركات - المفاهيم والقواعد
المحاضر	د. أشرف جمال الدين
جهة الاعتماد	معهد حوكمة

ثالثاً: محاضرات وندوات عامة:

م	1
الفترة/المكان	15 يناير 2020 / قاعة بحرة بمبنى الغرفة
الندوة	النظرة للاقتصادية العالمية وكيف يمكن أن تؤثر على الكويت
المحاضر	طارق الرفاعي
الجهة المقدمة	مركز كوروم للدراسات الاستراتيجية في لندن

م	2
الفترة/المكان	29 يناير 2020 / قاعة التدريب بمقر الاتحاد
الندوة	Strategic Asset Allocation Across All Alternatives
المحاضر	Apostolos Katsaris, CEO of Investment
الجهة المقدمة	CdR Capital

م	3
الفترة/المكان	11 مارس 2020 / الشيرمانز كلوب ببرج كيبكو
الندوة	Unraveling Artificial Intelligence to Gain Edge in a Turbulent Industry
المحاضر	CJ Finnegan
الجهة المقدمة	Plotinus Asset Management

4	م
16 يونيو 2020 / فعالية عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت	الفترة/المكان
Structuring UK Real Estate Investments: Where now?	الندوة
Claire Malkoun – Director, Business Development, VG Ashley Le Feuvre – Director, VG Funds Ed Peters - Tax Director, BDO, London Alex Tapp - Audit Partner, BDO Alastair Glover - Private Wealth Partner, Trowers & Hamlin Nick Green - Corporate partner and cross-border investment specialist, Trowers & Hamlin	المحاضر
VG, BDO and Trowers & Hamlin	الجهة المقدمة

5	م
08 يوليو 2020 / فعالية عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت	الفترة/المكان
Smartline Technical Analysis - Mini Course	الندوة
Kyprianos Kyprianou – CEO and Founder	المحاضر
Smartline Global	الجهة المقدمة

6	م
19 أكتوبر 2020 / فعالية عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت	الفترة/المكان
ورشة عمل الاستدامة «Sustainability»	الندوة
كريم أبوعيد – شريك – خدمات الاستدامة	المحاضر
آر أس إم البزيع للاستشارات الإدارية والاقتصادية	الجهة المقدمة

رابعاً: فعاليات تدريبية نظمتها جهات أخرى:

* الهيئة العامة للاستثمار:

1	م
14 - 16 يناير 2020 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير	الفترة/المكان
Asset Allocation	البرنامج
Prof. Andrew Clare, Columbia Threadneedle Investments	المحاضر
The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA)	الجهة المنظمة

2	م
28 - 30 يناير 2020 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير	الفترة/المكان
Risk Management & Compliance	البرنامج
Matthew Salter, CFA, Consultant, Macro-economist & Trainer, BNP PARIBAS Asset Management	المحاضر
The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA)	الجهة المنظمة

التقرير المالي

البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مع تقرير مراقب الحسابات المستقل



المحتويات

51	تقرير مراقب الحسابات المستقل
55	بيان المركز المالي
56	بيان الإيرادات والمصروفات
57	بيان التدفقات النقدية
58	إيضاحات حول البيانات المالية





RSM البزيع وشركاهم

برج الراية 2، الطابق 41 و42
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت +965 22961000
ف +965 22412761
www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
اتحاد شركات الاستثمار
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لاتحاد شركات الاستثمار "الاتحاد" والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020، وبيانات الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للاتحاد كما في 31 ديسمبر 2020، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2).

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الاتحاد وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

أمر آخر

قامت الإدارة بإعداد هذه البيانات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2) لأغراضها الخاصة ووفقاً لنظامها الأساسي وبالتالي قد لا تكون مناسبة للاستخدام من قبل أطراف أخرى.

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2)، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الاتحاد مسؤولة عن تقييم قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الاتحاد أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك، كما أن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للاتحاد.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة.

والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

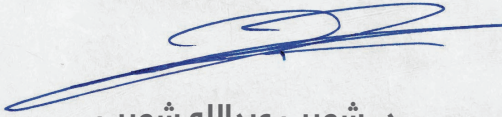
وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للاتحاد.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الاتحاد.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبطة بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود

شكوك جوهرية حول قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع إدارة الاتحاد حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.



د. شعيب عبدالله شعيب

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33 RSM
البيع وشركاهم

دولة الكويت
22 فبراير 2021

اتحاد شركات الاستثمار
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	إيضاح	الموجودات
11,666	20,429		نقد في الصندوق ولدى البنوك
1,185,000	1,022,000	3	ودائع لأجل
2,140	24,178	4	أرصدة مدينة أخرى
11,394	158,513	5	ممتلكات ومعدات
1,210,200	1,225,120		مجموع الموجودات

المطلوبات وأموال الاتحاد

المطلوبات:

20,900	71,754	6	أرصدة دائنة أخرى
103,220	50,881	7	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
124,120	122,635		مجموع المطلوبات

أموال الاتحاد:

1,067,890	1,086,080		الفائض المتراكم في بداية السنة
18,190	16,405		الزيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة
1,086,080	1,102,485		الفائض المتراكم في نهاية السنة
1,210,200	1,225,120		مجموع المطلوبات وأموال الاتحاد

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

رئيس مجلس الإدارة
صالح صالح السلمي

اتحاد شركات الاستثمار
بيان الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	إيضاح	
			الإيرادات :
170,000	140,000		اشتراك الأعضاء
53,470	35,199		تدريب الأعضاء
41,823	47,730		إيرادات ودائع لأجل
7,566	-		إيرادات أخرى
-	13,189		أرباح بيع ممتلكات ومعدات
272,859	236,118		مجموع الإيرادات
			المصروفات والأعباء الأخرى:
(252,780)	(218,010)	8	مصاريف عمومية وإدارية
(1,889)	(1,703)	5	استهلاكات
(254,669)	(219,713)		مجموع المصروفات والأعباء الأخرى
18,190	16,405		الزيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

اتحاد شركات الاستثمار
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
18,190	16,405	الزيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة
		تسويات:
1,889	1,703	إستهلاك
10,106	16,426	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
-	(13,189)	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(41,823)	(47,730)	إيرادات ودائع لأجل
(11,638)	(26,385)	
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
420	(2,038)	أرصدة مدينة أخرى
1,243	(8,241)	أرصدة دائنة أخرى
-	(68,765)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(9,975)	(105,429)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(105,000)	163,000	صافي النقص (الزيادة) على ودائع لأجل
(4,055)	(96,538)	المدفوع لإضافات على ممتلكات ومعدات
41,823	47,730	إيرادات ودائع لأجل مستلمة
(67,232)	114,192	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
(77,207)	8,763	صافي الزيادة (النقص) في نقد في الصندوق ولدى البنوك
88,873	11,666	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
11,666	20,429	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

- تتضمن الممتلكات والمعدات والارصدة الدائنة الأخرى حركات غير نقدية بمبلغ 59,095 دينار كويتي.
إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءا من البيانات المالية.

اتحاد شركات الاستثمار
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1- التأسيس والنشاط

شكل اتحاد شركات الاستثمار (سابقاً - اتحاد الشركات الاستثمارية) (فيما يلي "الاتحاد")، طبقاً لأحكام الباب الثالث عشر من قانون العمل في القطاع الأهلي رقم (38) لسنة 1964، وقد أُنشئ الاتحاد بموجب القرار الوزاري رقم (184) لسنة 2004، والذي نُشر في جريدة كويت اليوم العدد (699) السنة الحادية والخمسون بتاريخ 9 يناير 2005، سجل الاتحاد لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 29 ديسمبر 2004.

إن عنوان الاتحاد المسجل هو: ص. ب 27555 الصفاة - الرمز البريدي 13136 دولة الكويت، مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت - الدور الميزانين. تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل رئيس مجلس إدارة الاتحاد بتاريخ 22 فبراير 2021. إن الجمعية العامة السنوية للاتحاد لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تتلخص السياسات المحاسبية الهامة وفقاً لهذا المبدأ فيما يلي:

أ - أسس الاعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للاتحاد، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل حول الديرادات.

ب - الأدوات المالية

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع لأجل.

الموجودات المالية

ودائع لأجل:

إن ودائع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

ج - ممتلكات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

سنوات

5

أثاث وديكورات

5

أجهزة حاسب آلي

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

د - إنخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية، يقوم الاتحاد بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتمال خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الاتحاد تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييما وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ

الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ه - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

و - تحقق الإيرادات

يتبع الإتحاد الأساس النقدي في إثبات إيرادات إشتراكات الأعضاء، إيرادات تدريب الأعضاء، رسوم الانتساب، إيرادات الودائع لأجل والإيرادات الأخرى.

ز - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الإتحاد التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ح - عقود الإيجار

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا إحتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية.

إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيلي أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

عقد الإيجار التشغيلي (الاتحاد كمستأجر)

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الإيرادات والمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة فترة الإيجار.

ط - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

3- ودائع لأجل

يمثل هذا البند قيمة ودائع إسلامية مودعة لدى أحد البنوك الإسلامية المحلية بالدينار الكويتي، تكتسب هذه الودائع أرباحاً سنوية متغيرة، وتستحق بمعدل 365 يوم (2019 - 365 يوم).

4- أرصدة مدينة أخرى

2019	2020	
78,000	-	إيرادات مستحقة
(78,000)	-	ناقصا : مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (أ)
-	-	صافي الإيرادات المستحقة
-	20,000	شيكات تحت التحصيل
520	-	موظفون مدينون
1,620	4,178	تأمينات مستردة
2,140	24,178	

(أ) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

إن حركة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

2019	2020	
78,000	78,000	الرصيد في بداية السنة
-	(78,000)	المستخدم خلال السنة
78,000	-	الرصيد في نهاية السنة

تمت الموافقة على تسجيل المخصص كمستخدم خلال السنة بناء على كتاب رئيس مجلس إدارة الإتحاد بتاريخ 17 فبراير 2021.

5- ممتلكات ومعدات

المجموع	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	أجهزة حاسب آلي	أثاث وديكورات	
التكلفة:				
95,498	-	38,161	57,337	في 1 يناير 2019
4,055	3,750	305	-	إضافات
99,553	3,750	38,466	57,337	في 31 ديسمبر 2019
155,633	-	36,931	118,702	إضافات
(96,673)	-	(39,336)	(57,337)	استبعادات (أ)
-	(3,750)	-	3,750	المحول الى اثاث وديكورات
158,513	-	36,061	122,452	في 31 ديسمبر 2020
الإستهلاك المتراكم:				
86,270	-	31,975	54,295	في 1 يناير 2019
1,889	-	1,281	608	المحمل على السنة
88,159	-	33,256	54,903	في 31 ديسمبر 2019
1,703	-	1,216	487	المحمل على السنة
(89,862)	-	(34,472)	(55,390)	المتعلق بالاستبعادات (أ)
-	-	-	-	في 31 ديسمبر 2020
صافي القيمة الدفترية:				
11,394	3,750	5,210	2,434	في 31 ديسمبر 2019
158,513	-	36,061	122,452	في 31 ديسمبر 2020

(أ) قام الاتحاد ببيع الممتلكات والمعدات بمقره القديم بالدور الأول في مبنى غرفة التجارة والصناعة الى المستأجر الجديد للمقر بتاريخ 31 ديسمبر 2020، وتم الانتقال الى المقر الجديد بنفس المبنى بدور الميزانين بنفس التاريخ المذكور، وعليه لم يتم تحميل أية استهلاكات لاضافات المقر الجديد.

6- أرصدة دائنة أخرى

2019	2020	
258	21,733	مصاريف مستحقة
-	38,620	دائنو مقاولين
20,642	11,401	إجازات موظفين مستحقة
20,900	71,754	

7- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2019	2020	
93,114	103,220	الرصيد في بداية السنة
10,106	16,426	المحمل على السنة
-	(68,765)	المدفوع خلال السنة
103,220	50,881	الرصيد في نهاية السنة

8- مصاريف عمومية وإدارية

2019	2020	
158,131	126,202	تكاليف موظفين
19,440	42,691	إيجارات
3,162	3,562	مصاريف اتصالات
463	350	قرطاسية
25,141	-	مصاريف دعاية وإعلان ومطبوعات
5,300	22,400	أتعاب مهنية
33,210	18,796	مصاريف تدريبات
7,933	4,009	أخرى
252,780	218,010	

9- الاستثمارية وجائحة فيروس كورونا المستجد

أدى تفشي فيروس كورونا المستجد ("Covid - 19") عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية أنه وباء عالمي، كما أعلنت السلطات المالية والنقدية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دولة الكويت، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. يبين هذا الإيضاح تأثير تفشي الوباء على عمليات الاتحاد والتقدير والأحكام الهامة التي تطبقها الإدارة في تقييم الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2020.

• إدارة مخاطر السيولة

استجابة لتفشي وباء ("Covid - 19")، يقوم الاتحاد بتقييم السيولة ووضع التمويل بعناية واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة. سيواصل الاتحاد تقييم مركز السيولة لديه وذلك من خلال مراقبة تدفقاته النقدية وتوقعاته بعناية.

كما أجرى الاتحاد تقييماً حول قدرته على الاستمرار كمنشأة مستمرة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وكافة المعلومات المتاحة حول مخاطر وحالات عدم التأكد المستقبلية بما فيها تقييم التوقعات التي تتناول الأداء المستقبلي للاتحاد والسيولة، وبناءً عليه تشير التوقعات إلى أن الاتحاد لديه موارد كافية للاستمرار في مزاولة عملياته ونتيجة لذلك، فقد أعدت هذه البيانات المالية بما يتوافق مع أساس مبدأ الاستمرارية.

من المتوقع أن تستمر الآثار الحالية والمتوقعة لتفشي تأثير وباء ("Covid - 19") على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في التطور والانتشار، كما لا يزال حجم ومدة هذه التطورات غير مؤكد في هذه المرحلة ولكن يمكن أن يؤثر سلباً على الأداء المالي للاتحاد والتدفقات النقدية والمركز المالي في المستقبل. سيواصل الاتحاد مراقبة توقعات السوق وتحديث الافتراضات والتوقعات الخاصة به حيث قد يكون لذلك تأثير كبير على البيانات المالية في المستقبل.



اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES



اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

Mezzanine, Kuwait Chamber of Commerce & Industry Building,
Mubarak Al-Kabeer Street, Qibla, Kuwait City
P.O. Box : 27555 Safat, 13136 Kuwait
Tel.: +965 2228 0370 • Fax: +965 22490091/2
E-mail: uic@unioninvest.org • www.unioninvest.org